الأمم المتحدة

E

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
20 JUL 1999
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/ESCWA/C.1/20/6/Rev.1
27 April 1999
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اللجنة الفنية
الدورة الحادية عشرة
بيروت، ٢٥-٢٦ أيار/مايو ١٩٩٩

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين التنفيذي عن أنشطة اللجنة

أعمال المتابعة، على الصعيد الإقليمي، للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والاجتماعات الإقليمية للإسكوا

١- في إطار متابعة القرارات الصادرة عن المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي، عقدت الإسكوا أربع مؤتمرات إقليمية لوضع التوصيات اللازمة لتنفيذ برامج العمل الدولية في المنطقة. وتشمل هذه الاجتماعات: المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛ والاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين؛ والاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية.

٢- هذا، وقد تمّ في إطار هذه المتابعة للمؤتمرات العالمية تطوير مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للأمم المتحدة في الدول العربية، وهو المشروع الذي يعد، بالإضافة الى توصيات المؤتمرات الإقليمية، بلورة واضحة لجهود المتابعة على المستوى العربي.

أولاً- الاجتماعات الإقليمية

ألف- المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٣- عقد هذا المؤتمر بالتعاون بين الإسكوا، وجامعة الدول العربية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وجاء انعقاده في إطار التحضيرات الجارية لتقويم مدى تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده في القاهرة عام ١٩٩٤، وكان إعداداً للجلسة الاستثنائية للجمعية العامة التي سوف تعقد لهذا الغرض خلال الفترة من ٣٠ حزيران/يونيو إلى ٢ تموز/يوليو ١٩٩٩ (قرار الجمعية العامة ١٨٨/٥٢).

٤- واستهدف المؤتمر، أساساً، استعراض وتقويم ما أنجزته الدول العربية تنفيذاً لكل من "إعلان عمّان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي" (١٩٩٣)، وبرنامج عمل "المؤتمر الدولي للسكان والتنمية" (١٩٩٤)، وبيان المعوقات التي واجهتها الدول بصدد عمليات التنفيذ، بالإضافة إلى تقديم عدد من التوصيات بشأن الخطوات المستقبلية لتعزيز عملية التنفيذ وتطويرها. وتبعاً لهذه الأهداف، جرى توزيع جلسات عمل المؤتمر وفق المحاور التالية:

المحور الأول، تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتغير الواقع السكاني: مراجعة إقليمية، وهو المحور الذي تناوله المؤتمر من خلال مقدمة بعنوان "الواقع السكاني في ضوء الإنجازات المحققة بتنفيذ برنامج عمل مؤتمر القاهرة: تحليل للاستمارات القطرية".

المحور الثاني، السكان واستراتيجيات التنمية مع التركيز على قضايا هجرة العمالة، وقد تم تناول هذا المحور من خلال مجموعة من الدراسات هي: "السياسات السكانية واستراتيجيات التنمية في إطار التغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي"؛ و"الهجرة والأسرة: حالة البلدان العربية المرسلة للعمالة"؛ "هجرة العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي".

المحور الثالث، الصحة الإنجابية، وفي هذا المحور جرى تقديم ومناقشة الدراسات التالية: "توفر خدمات الصحة الإنجابية ونوعيتها: حالة مصر"؛ و"قضايا تتعلق بدمج عناصر الصحة الإنجابية: حالة المغرب"؛ و"توصيات المائدة المستديرة الإقليمية للدول العربية في الرباط (١٩٩٨) حول الحقوق والصحة في مجال الإنجاب"؛ و"توفر خدمات الصحة الإنجابية ونوعيتها"؛ و"الصحة الإنجابية للمراهقين ومسألة إشراك الذكور"؛ و"الصحة الإنجابية للمراهقين ومسألة إشراك الذكور: حالة الجمهورية العربية السورية".

المحور الرابع، المشاركة مع المجتمع المدني ودور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ ومتابعة برنامج العمل، وقد تم تغطية هذا المحور بالدراستين التاليتين: "دور المجتمع المدني: الفرص والمعوقات"؛ و"دور المجتمع المدني: حالة لبنان".

المحور الخامس، قضايا النوع الاجتماعي (الجندرة)، وهو المحور الذي تمت تغطيته بالدراسات التالية: "المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة: التغيرات المفاهيمية والقانونية"؛ و"المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة: التغيرات الإجرائية وتطبيق المفاهيم المستجدة"؛ و"الحقوق الإنجابية: حالة تونس"؛ و"قضايا النوع الاجتماعي: حالة الأردن".

المحور السادس، رصد ومتابعة تنفيذ برنامج العمل، وهو المحور الذي تناوله المؤتمر بعرض ومناقشة الدراسات التالية: "المؤشرات الكمية للمتابعة والنظم الإقليمية الشاملة للمعلومات"؛ "ملاحظات حول أهمية الدراسة الكيفية لفهم الظواهر السكانية"؛ "نحو برنامج إقليمي لتعزيز الجهود والتنسيق العربي في مجال السكان والتنمية"؛ و"المشروع العربي للنهوض بالطفولة وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية".

المحور السابع، الإجراءات المستقبلية، وهو المحور الذي تناول هذه الإجراءات وفق مجموعة من التوصيات والالتزامات التي وردت ضمن "التقرير الختامي" للمؤتمر، موزعة على العناوين الستة التالية: "التأكيد على الالتزام بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية"؛ و"الإطار السياساتي والمؤسسي"؛ و"تنفيذ السياسات والبرامج"؛ و"تعزيز القدرات الوطنية"؛ و"تعبئة الموارد"؛ و"الإجراءات الإقليمية".

باء- الاجتماع الإقليمي التحضيري للمؤتمر العربي المعني بالمتابعة المتكاملة للمؤتمرات العالمية: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٥- ويمكن إيجاز الأهداف الرئيسية التي توخاها الاجتماع فيما يلي: تبادل الخبرات، وتكوين توافق بين المنظمات والهيئات الفاعلة على المستوى الإقليمي حيال المسائل الأساسية للتنمية الاجتماعية وماهية السبل الكفيلة بمواجهتها؛ وتطوير القدرات الوطنية وتنميط رؤية الدول في إعدادها للتقارير الوطنية وفق مفهوم مشترك لعمليات المتابعة يندرج ضمن إطار البرنامج الإقليمي لمتابعة تنفيذ التوصيات والمقررات الصادرة عن المجتمع الدولي؛ وإنشاء شبكات العمل وتعزيز دورها على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك لتسهيل تبادل المعلومات والاستفادة من التجارب الحاصلة والخبرات المكتسبة في متابعة الموضوعات الرئيسية للقمة الاجتماعية. وتبعاً لهذه الأهداف جرى توزيع جلسات عمل الاجتماع وفق ثلاثة محاور:

المحور الأول، تدعيم الإطار المرجعي لتنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي، وهو المحور الذي تركز على تبادل الخبرات بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، سعياً لتكوين توافق في رؤية الأطراف المعنية حيال أولويات هذه المتابعة، وآليات تنفيذها، ومتطلبات تكامل إجراءاتها بين المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. واكتسب هذا المحور أهمية خاصة بفعل مراجعة برنامج العمل العالمي الصادر عن مؤتمر كوبنهاغن، حيث تبين أن هناك ثغرات في تغطية التأثيرات السلبية للأطر ضعيفة القدرات، أو البيئة المؤاتية، في تنفيذ التوصيات والقرارات الواردة في هذا البرنامج. والدراسات المقدمة لتغطية هذا المحور هي: "التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي - حالة العالم العربي"؛ و"المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة - المشروع الرئيسي"؛ و"دور المنظمات الأهلية والمجتمع المدني في متابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية".

٦- إن أهم التوصيات التي وردت بصدد محور تدعيم الإطار المرجعي لتنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي، هي التالية:

(أ) تعميق المعرفة بمشروع المتابعة الإقليمية للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة، وإلقاء المزيد من الضوء على الدور الذي تتولاه الأطراف المشاركة في تنفيذه، وخاصة الدور الموكل تنفيذه إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة على المستوى الوطني عبر آلية الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني؛

(ب) تعميق البحث في آليات الاقتصاد الكلي للدول العربية في سياق الظروف الإقليمية والتغيرات الدولية، وذلك بهدف الوصول إلى توافق إقليمي بشأن مفهوم التنمية البشرية المستدامة. والعمل على إدماج هذا المفهوم بأبعاده المختلفة في التخطيط التنموي على الصعيدين الكلي والقطاعي، وذلك انطلاقاً من الاعتراف بمعيقات التنمية البشرية وعلى رأسها ضعف النظرة الكلية للإنسان في الفكر الاجتماعي السائد؛

(ج) تعزيز الدور المتنامي للمنظمات الأهلية غير الحكومية والنظر إلى برنامج عملها لمتابعة تنفيذ المقررات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بصفته إطاراً للتنسيق مع مشروع المتابعة الإقليمي الذي قدمته الإسكوا والمكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المحور الثاني، تقارير المتابعة على المستوى الوطني، وهو المحور الذي أوضح أن المتابعة على المستوى الوطني هي عمليات فنية ومنهجية يتولاها المنسق المقيم بالتعاون مع فريق العمل أو شبكة الاتصال التي تضم ممثلي الحكومة والمجتمع المدني وغيرها من الأطراف المعنية. كما أوضح أن الوقوف على أكثر الآليات فعالية لتحقيق هذه المتابعة هو أمر يتطلب معرفة معوقات التنفيذ وعراقيل الشراكة المثمرة بين الأطراف المعنية. وقد استعرضت الأوراق القطرية المقدمة من ١٣ دولة حصيلة التقدم المحرز على المستوى الوطني، وما أدى إليه من تمكين للإطار المؤسسي ومن تطوير للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بمتابعة مقررات وتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٧- وفيما يتعلق بمحور المتابعة على المستوى الوطني أوصى المجتمعون بما يلي:

(أ) وضع مخطط نموذجي يسترشد به عند المتابعة على المستوى الوطني، وبذل الجهد لابتداع مؤشرات عملية لتقويم التقدم المحرز في تنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والحث على تبادل التجارب الناجحة؛

(ب) نشر وتعميم المعرفة بالقرارات والتوصيات الصادرةعن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وإثارة الوعي بمكاسب تنفيذها على المستوى الوطني، خاصة وان الدول قد وافقت على هذه المقررات والتوصيات والتزمت بتنفيذها؛

(ج) اعتماد الديمقراطية في صيغة العلاقة بين الأطراف المعنية بالمتابعة على المستوى الوطني (الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص) تمهيداً لابتكار الآلية المناسبة لهذه المتابعة وتفعيلاً لأداء دور الشركاء فيها.

المحور الثالث، الاستخدام المنتج، وتقليص حدة الفقر، والاندماج الاجتماعي، وهي الموضوعات الأساسية في متابعة مقررات قمة التنمية الاجتماعية، وقد تم تناولها من خلال أربع أوراق عمل هي: "تحديات العمالة الكاملة في الدول العربية"؛ و"العناصر الأساسية لإستراتيجية القضاء على الفقر في الدول العربية"؛ و"الفقر في العالم العربي: نحو توجه نقدي"؛ و"الاندماج الاجتماعي".

٨- وأهم التوصيات التي وردت بخصوص هذا المحور يمكن إيجازها فيما يلي:

(أ) ان مواجهة القصور في تنفيذ المقررات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تستوجب "الالتزام السياسي" و"التوعية" و"الحكم الصالح" و"بناء القدرات" بصفتها مرتكزات هامة لمواجهة الفقر والبطالة والتهميش في دول المنطقة؛

(ب) ان إيجاد قواعد البيانات والمعلومات بشأن الفقر والتشغيل والاندماج الاجتماعي هو شرط ضروري لرسم سياسات الإصلاح الاجتماعي وتطوير النظم وفق الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية ووضع البرامج والخطط وسن التشريعات الكفيلة بالتعامل مع هذه المحاور الثلاثة بمفهوم شامل، هو مفهوم التنمية البشرية المستدامة؛

(ج) ترتهن آليات متابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية باعتماد مؤشرات عملية ومتطورة كفيلة بقياس التقدم المحرز ورصد عمليات التنفيذ والعقبات التي تواجهها، بما يتطلبه ذلك من تقديم منظمات الأمم المتحدة للدعم الفني والمادي؛

(د) ان تعزيز إرادة الحكومات ومقدرتها على تنفيذ التزامها السياسي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وتمكين الناس من المشاركة الحقيقية، هي ضرورات ينبغي مراعاتُها عند وضع آليات المتابعة المجدية، كما ان الديمقراطية التي لا بد ان تحكم مواقع هذه الأطراف وتحدد علاقاتها على كافة المستويات هي ركن محوري ينبغي اعتماده لنجاح هذه الآليات.

جيم- الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين

٩- كمتابعة ثانية لمؤتمر بيجين، اشتركت الإسكوا مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) في تنظيم وعقد "الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين" خلال الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، تحت رعاية رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وشاركت فيه ١٧ دولة عربية على مستوى رفيع من التمثيل.

١٠- وجاء عقد هذا الاجتماع تحضيرا للدورة الاستثنائية التي أقرت عقدها الجمعية العامة للأمم المتحدة من ٥ إلى ٩ حزيران/يونيو عام ٢٠٠٠ (القرار ٢٣١/٥٢ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيو ١٩٩٨). وسيجري خلال "المرأة عام ٢٠٠٠" استعراض التقدم المحرز والعقبات التي واجهت تنفيذ منهاج عمل بيجين خلال السنوات الخمس التي مرت على اعتماده. وقد توزعت الدراسات المقدمة إلى الاجتماع وفق المحاور الثلاثة التالية:

المحور الأول، متطلبات إعداد التقارير التي ستقدم إلى الاجتماع الذي سيعقد بمناسبة انقضاء خمس سنوات على مؤتمر بيجين "المرأة عام ٢٠٠٠"، وفي هذا المحور جرى عرض ومناقشة الدراسات التالية: "المرأة العربية والتنمية في غربي آسيا"؛ "الاستبيان" (الخاص بتحديد المؤشرات التي تدل على وضع المرأة العربية)؛ و"إطار للتقارير الوطنية يتضمن مؤشرات لرصد وتنفيذ منهاج عمل بيجين"؛ و"نموذج لخطة عمل وطنية للدول العربية يتضمن رؤية للمساواة بين المرأة والرجل خلال الألف عام المقبلة".

المحور الثاني، بناء المؤسسات بهدف الإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيجين، وفي هذا المحور جرى عرض ومناقشة الدراسات التالية: "مبادئ توجيهية أولية ومعايير أساسية لإنشاء الآليات المؤسسية الوطنية المعنية بالمرأة والمساواة بين المرأة والرجل"؛ و"جدوى إنشاء، وكيفية تشغيل، مؤسسات تقديم القروض الصغيرة جدا للمرأة الفقيرة في الأرياف والمدن في بلدان عربية مختارة".

المحور الثالث، بناء القدرات بهدف إدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية (Gender mainstreaming)، وتناول هذا المحور عرض ومناقشة الدراسات التالية: "دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بيجين"؛ و"نموذج خطة عمل للدول العربية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية على الصعيد الوطني".

١١- ولقد وفر "الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر بيجين" المعلومات والأدوات اللازمة للاستعداد في وقت مناسب وعلى نحو ملائم وبكفاءة لاجتماع "المرأة عام ٢٠٠٠". وفيما يلي أهم المسائل التي اعتمدها الاجتماع والتي وردت في "التقرير الختامي والتوصيات":

(أ) "الإطار العام لإعداد التقارير الوطنية عن تنفيذ منهاج عمل بيجين" مع تحديد المؤشرات المركّزة لرصد وتقويم التقدم المحرز في تنفيذه، والتأكيد على ضرورة الالتزام بنهاية نيسان/أبريل ١٩٩٩ كموعد أقصى لإرسال التقارير إلى شعبة النهوض بالمرأة في نيويورك، ونسخة منها إلى الإسكوا لإعداد التقرير التقويمي الإقليمي حول تنفيذ منهاج عمل بيجين الذي سيقدم كوثيقة مرجعية إلى "المرأة عام ٢٠٠٠" في حزيران ٢٠٠٠؛

(ب) نموذج لخطة عمل وطنية للدول العربية يتضمن "رؤية للمساواة بين المرأة والرجل في المنطقة خلال الألفية الثالثة"؛

(ج) "مبادئ توجيهية لإنشاء الآليات المؤسسية الوطنية المعنية بالمرأة"؛

(د) توصيات عملية ومناهج مبتكرة لمساعدة المرأة الفقيرة في الأرياف والمدن من خلال انشاء مؤسسات تقديم القروض الصغيرة جداً بهدف تخفيف عبء الفقر عنها؛

(هـ) توصيات لبناء ولدعم قدرات المنظمات غير الحكومية وتشجيع التنسيق والشراكة والتكامل بينها وبين الأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة مع الرجل للإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيجين؛

(و) نموذج خطة عمل للدول العربية لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في النشاطات الرئيسية على الصعيد الوطني بهدف النهوض بالمرأة ولتحقيق المساواة بين المرأة والرجل خلال الألفية الثالثة.

دال- الاجتماع الإقليمي لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية

١٢- تولت الإسكوا تنظيم هذا الاجتماع بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وشارك في أعماله عدد من المسؤولين الحكوميين والخبراء، وممثلي الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، وممثلين لهيئات دولية وإقليمية ووطنية، وهيئات أكاديمية وصحفية. واستهدف الاجتماع تنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال تطبيق الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية، وبلورة آليات إقليمية خاصة بإنشاء الشبكات بين الشركاء ودعمها؛ واقتراح نماذج للتعاون من أجل تسهيل ودعم المشاركة وبناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة.

١٣- وتحقيقاً لهذه الأهداف، تركّز الاجتماع حول المحاور التالية: الدور المتغير للدولة، ودور المجتمع المدني، والمعلومات وتبادل الخبرات، والتطبيق العملي لمبادئ جدول أعمال الموئل، ورصد تنفيذ جدول أعمال الموئل في المنطقة العربية. وفي هذا الإطار استُعرضت الأوراق التالية: "دور الحكومات في تنفيذ أجندة الموئل"؛ و"دور الشراكة في صنع اتخاذ القرار في التخطيط الحضري"؛ و"البلديات والسلطات المحلية"؛

و"بناء القدرات في المستوطنات البشرية"؛ "التعليم الجامعي واحتياجات التنمية: التدريب المهني العربي"؛ و"دور الجمعيات غير الحكومية في متابعة الموئل الثاني: بعض الأمثلة من المنطقة"؛ و"دور الإعلام في تنفيذ أجندة الموئل؛ "أجندة الموئل: المفاهيم التنموية والخطاب الإعلامي"؛
و"Action plan of the network of regional urban development organizations" .

١٤- هذا بالإضافة لبعض الوثائق التي تم توزيعها لتشكل خلفية أساسية للاجتماع وهي: "أسس ومرتكزات الاستراتيجية العربية للإسكان والمستوطنات البشرية استنادا الى جدول أعمال الموئل"؛ "ميثاق عالمي بخصوص الحكم الذاتي المحلي"؛ "جدول أعمال الموئل"؛ "إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية وجدول أعمال الموئل" و"الإعلان العربي حول التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية (إعلان الرباط)".

١٥- وقد خلص الاجتماع إلى وضع التوصيات الملائمة لمتابعة أجندة الموئل على المستوى العربي، وهي كما يلي:

(أ) تأكيد الالتزام الكامل بتطبيق مبادئ جدول أعمال الموئل والالتزامات والتعهدات التي تضمنها، وتنفيذ خطة العمل الدولية المتعلقة به؛

(ب) دعم وتشجيع الجهود العربية المشتركة التي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية للناس، والحفاظ على البيئة الطبيعية والعمرانية، والمساهمة في البرامج التي تنفذها جامعة الدول العربية، وكافة المنظمات الإقليمية والدولية وخاصة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)؛

(ج) تأكيد مبدأ المشاركة في التنمية بما يسمح لكافة الفرقاء بأخذ دورهم الفعال بالتنسيق والتكامل فيما بينهم بشكل يضمن تحقيق الاستدامة في تنمية المستوطنات البشرية؛

(د) تركيز الدور التمكيني للحكومات بشكل يضمن لها رصد التنمية والرقابة وإعطاء الدعم وتعبئة القدرات لباقي الشركاء؛

(هـ) اعتبار قاعدة المعلومات الرصينة إحدى أعمدة التنمية الأساسية، التي يعتمد بناؤها على قواعد بحث حضري تنطلق من الواقع المحلي، واستدامتها تعتمد على أساليب تعليم متطورة؛

(و) اعتبار رصانة المعلومات الحضرية وتوفرها أحد المستلزمات المهمة للتنمية الحضرية، مما يؤكد على ضرورة توفير وسائل إيصال المعلومات الكفوءة والحديثة، وان يأخذ الإعلام دوره الكامل في التوعية المجتمعية والوظيفة الدفاعية؛

(ز) الترحيب بمبادرات انشاء الشبكات التي نوقشت وتبلورت في الجلسات التي أجرتها كل من مجموعة المنظمات الإقليمية والعالمية ومجموعة المؤسسات الأكاديمية والبحثية ومجموعة المنظمات غير الحكومية؛ ويطلب المجتمعون من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع الجهات الأخرى الداعمة لهذا الاجتماع، متابعة تنفيذها وتفعليها، وهذه المبادرات هي:

(١) شبكة المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال التنمية الحضرية والإسكان في البلدان العربية، وتكون أهدافها التكامل والتنسيق في العمل بين أعضائها ووضع الخطط للعمل التنموي على المستوى الإقليمي والتعاون في رصد تنمية المستوطنات البشرية في الدول العربية. وطرحت هذه الشبكة العمل على صعيدين: العمل التحضيري والعمل المتقدم. الأول ضم نقاشات عن آليات لتبادل المعلومات من خلال البريد الإلكتروني، حيث إن الوصول إلى المعلومات بشكل مسبق يؤدي إلى تجنب التكرار. فقد تم الإتفاق على تزويد المكتب الإعلامي الإقليمي للبلدان العربية التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ببرامج عملها ونشاطاتها المقترحة للعام القادم ١٩٩٩، بهدف إعداد منتدى للحوار والتنسيق لشبكة هذه المنظمات عبر شبكة الإنترنت. أما على صعيد العمل المتقدم فقد نوقشت الأعمال التالية التي تساهم في تفعيل الشراكة بالشبكة: التعاون التقني ويضم تبادل الخبرات، وتحديد أفضل الممارسات وإعداد معارض لها، وتأسيس مرصد حضري محلي أو وطني للمؤشرات التنموية، والقيام بأعمال أخرى مثل تأسيس قاعدة معلومات للتجارب والخبرات وخطط العمل المحلية؛

(٢) شبكة المؤسسات الأكاديمية والبحثية العربية المعنية بالتنمية الحضرية، وتهدف إلى تحفيز ودعم المدارس والكليات ومراكز البحوث المتخصصة في هذا المجال، بهدف تطبيق جدول أعمال الموئل من خلال مناهجها وخططها. كما أنها تهدف إلى تشجيع الجامعات العربية على التفاعل مع باقي الفرقاء المعنيين بالتنمية من مؤسسات رسمية ومجتمع مدني، والعمل على تشخيص ومعالجة مشاكل واحتياجات مجتمعاتهم بشكل عام ومن خلال تنمية المستوطنات البشرية بشكل خاص. وهي تطمح الى تحقيق ذلك من خلال تأسيس آلية تنسيق وتعاون بين أعضائها وتطويرها لتصبح مركزا للتفاعل الموسع؛

(٣) شبكة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، ويكون هدفها تشجيع وتطوير أساليب وطرق الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات لغرض رفع مستوى التنسيق بينها وإيجاد قنوات تواصل بين المجتمع المحلي والشركاء الآخرين الفاعلين في التنمية مثل المؤسسات الوطنية والدولية. هذا، ويأمل المجتمعون أن تدعم الشبكة، بعد ترسيخها، أداء المنظمات غير الحكومية الأعضاء فيها بتطوير دورها الاستشاري الفني، وبتعبئة قدراتها للقيام بالدور الدفاعي وتحفيز القطاعات الأهلية على الاشتراك المباشر في تأمين المأوى الملائم.

(ح) كما يوصي المجتمعون الجهة المنظمة بتطوير المقترحات التي تضمنتها الأوراق الثلاث الخاصة بهذه الشبكات وفق ما ورد في جلسات النقاش بهدف تفعيلها وتحفيز البدء بها.

ثانيا- تطوير مشروع المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة في الدول العربية

١٦- إبان انعقاد الدورة الأولى للجنة التنمية الاجتماعية للإسكوا في ٢٥ و٢٦ آذار/مارس ١٩٩٧، اختارت الإسكوا كموضوع للاجتماع: عملية متابعة المؤتمرات العالمية، وبخاصة المؤتمرات الأربعة الرئيسية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، وهي: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ١٩٩٤؛ ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ١٩٩٥؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ١٩٩٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ١٩٩٦. وفي ذلك الحين قامت الإسكوا بإعداد ورقة تحليلية للتوصيات وخطط العمل الصادرة عن المؤتمرات المذكورة بعنوان: "متابعة تنفيذ قرارات المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي".

١٧- وبعد مناقشة مستفيضة للورقة، أوصت الدورة الأولى بأن تعمد الإسكوا إلى تطوير الورقة وأخذ جميع الاقتراحات والتعديلات التي تقدم بها المشاركون في الدورة، وصياغتها في شكل مقترح مشروع متكامل، يتضمن أنشطة محددة، وأهدافا عملية قابلة للتنفيذ، وميزانية مناسبة، ليصار إلى مناقشته والاتفاق على محتواه مع جامعة الدول العربية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة المعنية، خصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم). وأن يتم عرض المشروع في صيغته النهائية على الجهات والمؤسسات التمويلية وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة الثانية للجنة التنمية الاجتماعية للإسكوا. ولقد أنجزت الإسكوا المهمات الموكلة إليها والمذكورة أعلاه وذلك باضطلاعها خلال العامين الماضيين بما يلي:

(أ) تعديل الورقة بتضمينها معظم الاقتراحات والإضافات التي طلبتها الوفود المشاركة في اجتماع آذار/مارس ١٩٩٧، خصوصا تلك المتعلقة باحتياجات الدول الأعضاء في مجال عملية المتابعة لتنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية، وكذلك المداخلات والتوصيات التي تقدمت بها الدول والمنظمات المختلفة بهدف دعم عملية التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية والمشاركة في عملية المتابعة على المستويين الوطني والإقليمي؛

(ب) تطوير وصياغة وثيقة مشروع بعنوان "المتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية للأمم المتحدة" وذلك طبقا للإطار والعناصر التي تتضمنها عادة المشاريع المعتمدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما في ذلك وصف الواقع، وخلفية موضوع المشروع ومبرراته، وأهدافه العامة والمباشرة، وإستراتيجية العمل، وخطة المشروع على مدى عمره الزمني، والأنشطة التي سيتم تنفيذها في إطار المشروع لتحقيق أهدافه، والمخرجات والنتائج المتوقعة نتيجة ذلك؛

(ج) مناقشة وثيقة المشروع في جلسات عمل منفردة مع منظمات مختارة، كانت قد أوصت لجنة التنمية الاجتماعية للإسكوا في اجتماعها الأول بضرورة التشاور والتنسيق معها عند إعداد الوثيقة النهائية للمشروع. إذ عقدت جلسات في هذا المجال مع المكتب الإقليمي للدول العربية وأوروبا في صندوق الأمم المتحدة للسكان بعمان، وعقدت جلستي عمل مع المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عمان، وكذلك عقد اجتماع خاص بالموضوع ذاته مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في عمان. وعقدت في الإطار ذاته عدة جلسات عمل على مدى خمسة أيام مع المسؤولين في المكتب الإقليمي للدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نيويورك. ولعل أبرز ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال كثمرة للتشاور والحوار وتجسيد الرغبة الصادقة في التعاون، أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية، قد اتخذ قرارا بتمويل جميع أنشطة الحث والدعوة في المشروع بمبلغ ٦٠٠ ألف دولار أمريكي، وتقديم كل ما بإمكانه تقديمه من دعم فني وإداري من خلال عملية تنسيق مباشرة بين الإسكوا والمنسقين المقيمين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية لتنفيذ أنشطة المشروع بكفاية وفاعلية؛

(د) مناقشة الوثيقة النهائية للمشروع في جلستين خاصتين ضمن برنامجي عمل المؤتمرين الإقليميين اللذين عقدتهما الإسكوا مؤخرا بالتعاون مع منظمات عربية ودولية أخرى في مجال المتابعة على تنفيذ توصيات كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بعد خمس سنوات على انعقادهما. إذ تم عرض وتوزيع ملخص لوثيقة المشروع على جميع الوفود الحكومية وغير الحكومية المشاركة في الاجتماعين المذكورين، وذلك بهدف الإعلام والتعريف بالمشروع وعناصره وأنشطته

المختلفة، وتوجيه الدعوة إلى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية المدنية، ووكالات الأمم المتحدة والصناديق ومراكز البحوث والدراسات، والجمعيات الأهلية العربية، للمشاركة في المشروع. هذا وبعد المناقشة أبدت بعض المنظمات اهتماما ورغبة في التعاون مع الإسكوا في هذا المشروع وفي مقدمتها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (اجفند)؛

(هـ) تمت ترجمة الوثيقة النهائية للمشروع من اللغة الإنكليزية إلى اللغتين العربية والفرنسية، ووزعت نسخ منها إلى الجهات المعنية في الدول العربية بواسطة المنسقين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تلك الدول. إذ تقتضي المشاركة في المشروع أن تبدي الدول رغبتها بذلك بتوقيعها على الصفحة الأولى من وثيقة المشروع وتسليمها إلى المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيها، الذي يتولى بدوره إبلاغ المكتب الإقليمي للدول العربية والإسكوا برغبة الدولة وموافقتها على المشاركة في المشروع؛

(و) تم إعداد خطة عمل تفصيلية متكاملة بالأنشطة التي ستنفذها الإسكوا في إطار المشروع خلال السنوات ١٩٩٩-٢٠٠١ بالتعاون مع الدول العربية المشاركة، والمنظمات الإقليمية والدولية، ووكالات الأمم المتحدة المعنية، ومنظمات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأقسام والشعب المعنية في الإسكوا، كشعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها بأقسامها المختلفة: السكان، والتنمية البشرية، وتنمية المستوطنات البشرية، ووحدة المرأة والتنمية، قد اختارت الأنشطة الملائمة والمتصلة ببرامج أعمالها من الأنشطة التي تضمنتها خطة عمل المشروع وأدمجتها في برنامج عملها الاعتيادي لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكذلك الحال بالنسبة لشعبة الإحصاء، وشعبة التعاون الفني في الإسكوا؛

(ز) لقد اتخذ الأمين التنفيذي للإسكوا قرارا بإنشاء وحدة خاصة ضمن شعبة قضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها تدعى "وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد" بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وأوكل إليها مهمة تنفيذ المشروع بالتعاون والتنسيق مع الشعب والأقسام المعنية في الإسكوا، ومع المنظمات والمؤسسات الأخرى المشاركة في المشروع. كما تضمن القرار ذاته الذي اتخذه الأمين التنفيذي إنشاء لجنة إدارة خاصة برئاسته وعضوية ممثلين عن الشعب والأقسام المعنية في الإسكوا لتتولى مهمة التنسيق الداخلي، والمتابعة مع رئيس وحدة القضايا الاجتماعية المتعددة الأبعاد على تنفيذ أنشطة المشروع. هذا، مع العلم بأن للمشروع لجنة توجيهية تضم ممثلين عن الدول والمنظمات والمؤسسات المشاركة فيه؛

(ح) نظرا للأهمية الكبيرة والخاصة التي توليها الأمم المتحدة لعملية متابعة تنفيذ خطط وبرامج عمل المؤتمرات العالمية، باعتبارها عنصرا أساسيا في عملية إعادة تنظيم الأمم المتحدة وتطويرها، ونظرا لأن الإسكوا كانت اللجنة الوحيدة بين لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس التي بادرت بإعداد مشروع ريادي للمتابعة الإقليمية المتكاملة للمؤتمرات العالمية، فإن الأمين التنفيذي للإسكوا قد خص هذا المشروع بعناية وجهد خاصين للإعلام عنه وتأكيد أهميته في مناسبات عديدة أبرزها مناسبتان هما: اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بتاريخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨ في نيويورك، واجتماع المسؤولين عن المنظمات والمكاتب الإقليمية والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والكائن مقرها في بيروت، وذلك بتاريخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ وبحضور المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أثناء زيارة لبنان والإسكوا والمشاركة في أعمال المؤتمر العربي حول تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.